Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/4/11
17 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الرابع
مونتريال ، كندا
٢١-٢٥ حزيران /يونيه ١٩٩٩
البند ٤ ٨ من جدول الأعمال المؤقت *

وضع وتطوير الأساليب والممارسات في سبيل الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية ، بما فيها السياحة

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا- تصدير

١- وفقا لبرنامج عمله (المرفق الثاني بالمقرر ١٦/٤) ، سوف ينظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس في الاستعمال المستدام بما فيه السياحة ، بوصف هذا الموضوع أحد الموضوعات الثلاثة التي ينظر فيها بتعمق . وتبعا لذلك ، أعد الأمين التنفيذي هذه المذكرة للاجتماع الرابع للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، في سبيل مساعدة تلك الهيئة علي النظر في وضع وتطوير أساليب وممارسات من أجل الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية ، بما فيها السياحة . وتركز الهيئة الفرعية المذكورة في هذا الاجتماع علي السياحة باعتبارها مثلاً من أمثلة الاستعمال المستدام . وسوف تقوم الهيئة الفرعية في اجتماعها الخامس بتوسيع مدي نظرها في الاستعمال المستدام ، بحيث يشمل أنشطة أخري تتعلق بالمجالات الموضوعية التي عولجت حتى الآن إعمالاً للاتفاقية .

---

*UNEP/CBD/SBSTTA/4/1/Rev.1

٢- بالإضافة إلي ذلك ، طلب مؤتمر الأطراف في الفقرة ١٤ من المقرر ١٥/٤ أن تقوم الأطراف بتقديم معلومات عن التهديدات الحالية للتنوع البيولوجي الناشئة عن الأنشطة السياحية ؛ وعن الأساليب والاستراتيجيات والصكوك الأساسية ؛ وعن إشراك القطاع الخاص والجماعات المحلية وجماعات السكان الأصليين ؛ وعن التعاون علي المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ؛ وعن تخطيط البنيات الأساسية ؛ وعما يتصل بذلك من سياسات وأنشطة .

٣- والغرض من جمع هذه المعلومات هو بدء عملية تبادل الخبرات والمعارف وخير الممارسات ، في إطار الهيئة الفرعية ، ولا سيما علي المستويين الوطني والإقليمي بشأن السياحة المستدامة والتنوع البيولوجي في إطار الاتفاقية بما في ذلك النظر في المجالات المحمية .

٤- وعند اتخاذه هذا المقرر أحاط مؤتمر الأطراف علماً بالبرنامج الخاص بالمزيد من التنفيذ لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة ، المعقودة في حزيران /يونيه ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالسياحة المستدامة ، أصدرت الجمعية العامة توجيهاً محدد إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بوضع برنامج عمل دولي ، موجه نحو الخطوات العملية ، في تعاون مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، ومع منظمات أخرى معنية ، بما فيها منظمة السياحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) .

٥- سوف تعكف لجنة التنمية المستدامة علي موضوع السياحة في دورتها السابعة التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ . ومن المأمول أن تأخذ في الحسبان الكامل مسألة التنوع البيولوجي في مجال السياحة ، التي سوف ترسم خطوطها في إطار إعمال الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وذلك ضمن عمليات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . وقد ترغب اللجنة الفرعية المشار إليها أيضا في أن تأخذ في الحسبان نتائج الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، عند نظرها من جانبها في هذا الموضوع . وستقوم أمانة الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي بالنهوض بالتعاون مع أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في هذا الشأن .

٦- قدمت ألمانيا حتى الآن وثيقتين ذاتي صلة بهذا الموضوع هما : " إعلان برلين عن التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة "و التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة إعداد مبادئ توجيهية عالمية " (UNEP/CBD/COP/4/Inf.21) وهناك دراستان لحالات معينة مقدمتان من أستراليا ، استجابة للمقرر ١٨/٣ بشأن التدابير الحفزية ، وتعالجان كذلك السياحة المرتكزة إلى الظروف الطبيعية . وقد تلقت الأمانة حتى الآن ورقة مقدمة من هولندا ، مقدمة علي أساس ما يطلبه المقرر ١٥/٤ . وقد استعملت هذه الأوراق مع غيرها من معلومات الموجودة الخاصة بهذا الموضوع ، للقيام بالتحليل الآتي .

ثانيا – دور السياحة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية

٧- أن الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي هو أحد الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . ولأغراض الاتفاقية ، تعني عبارة " الاستعمال المستدام " استعمال مكونات التنوع البيولوجي بطريقة وعلي وتيرة لا تؤديان إلي تناقص التنوع البيولوجي علي المدى الطويل ، مما يبقي علي مقدرة هذا التنوع علي الوفاء باحتياجات وتطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلة (المادة ٢) . ويتمشى تعريف الاستعمال المستدام هذا مع مفهوم التنمية المستدامة كما جاء في مبادئ ريو وجدول أعمال القرن الـ ٢١ ، حيث جاء فيهما أن " التنمية المستدامة " تفي باحتياجات وتطلعات الأجيال الحاضرة دون الأضرار بمقدرة الوفاء بحاجات الأجيال القادمة . ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية العالمية . ويرتكز مفهوم الاستعمال المستدام إلى المادة ١٠ الخاصة بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي والمادة ٦ الخاصة بالتدابير العامة للحفظ و للاستعمال المستدام من موادّ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

ألف – الأهمية الاقتصادية للسياحة

٨- أن السياحة هي من أسرع الصناعات العالمية نمواً كما أنها المصدر الرئيسي لما تكسبه كثير من البلدان النامية من العملات الأجنبية . وقد نمت إيرادات السياحة الدولية بمعدل سنوي يبلغ ٩% في المتوسط خلال فترة السنوات العشر من ١٩٨٨ إلي ١٩٩٧ ، وبلغت ٤٤٣ $ مليار دولار في ١٩٩٧ . وقد زادت مرات وصول السائحين علي النطاق العالمي بمقدار ٥ % سنوياً في المتوسط في المدة نفسها [١]. ووفقا لمنظمة السياحة العالمية بلغت إيرادات السياحة ما يزيد قليلاً عن ٨ % من مجموع الصادرات العالمية من السلع ، وما يكاد يبلغ ٣٥ % من مجموع الصادرات العالمية من الخدمات في ١٩٩٧. ومفردات كشف حسابات السفر تبين أن البلدان المصنعة في مجموعها هي المستوردة الصافية لتلك الخدمات ، بينما البلدان النامية في مجموعها قد تزايد فائضها . وقد اتسع باستمرار فائض هذه الفئة الأخيرة من البلدان فارتفع من ٤ر٦ مليار دولار في ١٩٨٠ إلى ٩ر٦٥ مليار دولار في ١٩٩٦ ، مما عوض أكثر من ثلثي العجز في حساباتها الجارية عام ١٩٩٦ . وأرتفع الفائض السفري باستمرار في جميع المناطق النامية خلال العقد الزمني الأخير . وسجلت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية عجزاً قدرة ٥ر٣ مليار دولار في ١٩٩٥ ، انقلب إلي فائض يبلغ ٥ر١ مليار دولار في ١٩٩٦ .

٩- من وجهة نظر الإنتاج تسهم السياحة بحوالي ٥ر١ في المئة من الناتج الإجمالي العالمي. [٢] كما أن السياحة هي مصدر رئيسي للعمالة حيث أن قطاع الإيواء الفندقي وحده يستخدم حوالي ٣ر١١ مليون فرد علي النطاق العالمي [٣]. وبالإضافة إلى ذلك فأن السياحة القائمة علي أساس البيئة الطبيعية هي قطاع حيوي ومتنام

---

[١] منظمة السياحة العالمية ، Tourism Highlights 1997.

[٢] تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة ، ضميمة: السياحة والتنمية الاقتصادية ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة السابعة ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (نسخة معجلة غير مراجعة).

[٣] شرحه

في [٤] وفي عدد من البلدان النامية تجاوزت السياحة فعلاً عائد المحاصيل الزراعية المدرّة للمال ، أو عائد الاستخراج المعدني ، وأصبحت بذلك المصدر الرئيسي للإيراداتها الوطنية .[٥]

باء- السياحة والبيئة

١٠- أن الوقع العالمي للسياحة علي الأصعدة الاجتماعي والاقتصادي والبيئي هو وقع هائل وشديد التعقيد . وحيث أن نسبة مئوية عالية من السياحة تنطوي علي زيارات للمواقع المتميزة من الناحتين الطبيعية والثقافية ، مما يولد مبالغ إيراديه كبيرة ، فمن الواضح أنه توجد فرص كبيرة للاستثمار في الحفاظ علي الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تبذل جهود للتقليل ما أمكن من الآثار المناوئة لصناعة السياحة علي التنوع البيولوجي .

١١- تدل الملاحظة التاريخية علي أن التنظيم الذاتي لصناعة السياحة من أجل الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية لم يكن ناجحاً ألا في أحوال نادرة . ومرد ذلك إلي عدد من العوامل . فأولا هناك كثير من المشغلين الفرديين قد يؤدي وجودهم إلى النظر إلى الظروف المحلية البيئية كنوع من الموارد ذات الملكية المشتركة . ولن يكون من مصلحة أي مشغل فردي أن يقوم باستثمار أكثر من منافسيه في الحفاظ علي المقاييس البيئية العامة في المنتجع السياحي . وعلي النحو نفسه ، من المرجح أن يقوم المشغلون بـ "تصدير" آثارهم البيئية المناوئة ، مثل النفايات والمياه المستهلكة والمجاري إلى أجزاء من المجال المحيط الذي لا يحتمل أن يزوره السائحون . ويبلغ ذلك شكله الأقصى في ما يسمي "السياحة المنحصرة" حيث يستطيع السائحون أن يبقوا طول مدة مكوثهم في بيئة محافظ عليها اصطناعياً ، معزولة عن الإنحاء المحيطة بها .

١٢- وفي المقام الثاني تعمل السياحة الدولية في سوق يتزايد طابعة العالمي ، ولكل من المستثمرين والسائحين فيه خيار متزايد من الوجهات التي يتجهون إليها . والواقع أن السعي إلى مجالات وخبرات جديدة ومبتكرة هو من المحركات الرئيسية التي تدفع دورة حياة السياحة . وبالإضافة إلي ذلك فأن كثيراً من صناعة السياحة تتحكم فيه مصالح مالية موجودة خارج الجهات التي يقصد إليها السياح . وعندما تبدأ الظروف البيئية في التدهور في موقع معين ، يرجح أن يقوم المشغلون بالانتقال إلى مواقع بديلة بدلا من استثمار أموالهم في تحسين تلك الظروف .

١٣- وأخيراً فأن سوق السياحة العالمي يتميز بتنافس شرس ويعمل كثيرا منه بهوامش ربح قليل . ولذا فأن المشغلين كثيراً ما يحجمون إلي أبعد حد عن امتصاص أية تكاليف إضافية مرتبطة بتحسين الظروف البيئية وبدلا

---

[٤] جيفري ماكنيلي : " السياحة والتنوع البيولوجي : شراكة طبيعية " (ورقة مقدمة إلى ندوة السياحة والتنوع البيولوجي، يوترخت ، ١٧ نيسان /أبريل ١٩٩٧.

[٥] تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة ضميمة : السياحة والتنمية الاقتصادية ، لجنة التنمية المستدامة ، الاجتماع السابع ، الأمم المتحدة ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (نسخة معجلة غير مراجعة).

من ذلك سيجدون في كثير من الأحوال مصلحة اقتصادية في نقل مجال عملهم إلى موقع أخر بدلا من مواجهة تلك التكاليف .

ثالثا- الآثار المحتملة للسياحة علي التنوع البيولوجي

١٤- عند النظر في دور السياحة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية وتنوعها ، من المهم أن تؤخذ تماماً في الحسبان الآثار المناوئة المحتملة للسياحة . أن هذه الآثار تنقسم بصفة عامة إلى آثار بيئية وآثار اجتماعية اقتصادية ، والفئة الأخيرة هي عادة الآثار التي تفرض علي المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين . وعلي الرغم من أن هذه الآثار علي الموارد البيولوجية قد يكون تقديرها الكمي وتحليلها بصفة منتظمة أمراً أقل سهولة الاّ أنها قد تكون علي الأقل علي نفس القدر من الأهمية ، أن لم تكن تزيد أهمية ، بالقياس إلي الآثار البيئية علي المدى الطويل . والقسم ألف يعالج الآثار المناوئة المحتملة علي البيئية ، بينما يعالج القسم باء الآثار الاجتماعية الاقتصادية المحتملة .

١٥- علي الرغم من الآثار السلبية المحتملة ، ونظراً لأن السياحة تولد نسبة كبيرة من الدخل ، وأن نسبة مئوية متزايدة من السياحة ترتكز إلي الظروف الطبيعية ، فأن السياحة تمثل إمكانية هامة لجني مكاسب فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات ذلك التنوع . ويعالج القسم جيم المكاسب المحتملة للسياحة ، من ملموسة وغير ملموسة . ومن ضمن المكاسب الملموسة توجد الإيرادات المباشرة الناشئة عن الرسوم والضرائب التي يولدها استخدام الموارد البيولوجية . ويمكن أن تستعمل هذه الإيرادات لحفظ المجالات الطبيعية ولإسهام السياحة في التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك آثار الارتباط بقطاعات أخرى وبإنشاء فرص عمل . أما المكاسب غير الملموسة فهي تشمل تثقيف المجتمعات المحلية وكذلك تثقيف السائحين أنفسهم واحتمال استخدام السياحة كعامل تأثير سياسي .

ألف- الآثار البيئية

١٦- *استخدام الأرض والموارد*: الاستخدام المباشر للموارد الطبيعية ، من متجددة و غير متجددة ، في توفير مرافق السياحة هو من أهم الآثار المباشرة للسياحة في مجال معين . ومثل هذا الاستخدام قد يكون لمرة واحدة أو قد يكون ترادياً . وأهم تلك الآثار هي : (١) استخدام الأرض للإيواء وتوفير البنيات الأساسية الأخرى ، بما في ذلك الطرق . (٢) استخدام مواد البناء . ويؤدي التنافس الشديد في استخدام الأرض بين السياحة والقطاعات الأخرى إلى رفع الأسعار ، مما يزيد من الضغوط علي الأراضي الزراعية مثلاً . واختيار الموقع هو أيضا عامل هام . وكثيراً ما تكون المواقع المفضلة لما فيها من عوامل الجذب المتمثلة في المناظر الطبيعية ، مثل الشواطئ الرملية والبحيرات وشواطئ الأنهر وقمم الجبال وسفوحها ، كثيراً ما تكون مناطق انتقالية ، تتميز في المعتاد بوجود أنظمة ايكولوجية ثرية بالأنواع المختلفة . ونتيجة لتشييد المباني في هذه المناطق كثيراً ما يحدث تدمير

لتلك المناطق أو أضرار جسيم بها. [٦] وتدهور الغابات واستعمال الأرض استعمالا مكثفاً أو علي نحو غير مستدام يحدثان كذلك تآكلا وضياعاً للتنوع البيولوجي . وبسبب الافتقار إلي مواقع أكثر ملاءمة لتشييد المباني وغيرها من البنيات الأساسية ، كثيراً ما يتم صرف المياه من المناطق الساحلية الرطبة وملؤها بالتراب . وتشيد أحواض المراكب الصغيرة في بعض المواقع يمكن أيضا أن يؤثر في الأنظمة الايكولوجية ، بل وفي الجرف المرجانية الساحلية . وبالإضافة إلي ذلك فأن مواد البناء كثيراً ما تستخرج بطريقة لا يمكن استدامتها من الأنظمة الايكولوجية . والإفراط في استخدام الرمال الناعمة علي السواحل ، والأحجار الجيرية الجرفية والأخشاب يمكن أن يؤدي إلى تآكل خطير . [٧] وبالإضافة إلي ذلك فأن أيجاد الظروف الطيبة للسائحين قد يستتبع في أحوال كثير أشكالا مختلفة من التلاعب البيئي قد تؤدي إلي عواقب وخيمة علي الموارد البيولوجية .

١٧- *الآثار علي النبات* : يمكن للدوس والسواقة خارج الطرق المعدة لها أن يؤديا إلي آثار مباشرة علي التكون النباتي من حيث الأنواع المختلفة في الطبقة السطحية للأرض . وقيام هواة جمع النبات بطريقة غير عابئة بقطع النبات واقتلاعها وقطف الزهور احياناً قد يؤدي ذلك إلى فقدان بعض الأنواع . ومرور المركبات السياحية ، خصوصاً في الطرق الرائجة وبأعداد كبيرة له أيضا آثار مناوئة علي النبات ، تؤدي إلي فقدان الغطاء النباتي . وإضافة إلي ذلك فأن ايراء النيران للتدفئة وغيرها قد يسبب حرائق في الغابات إذا ما حدث بغير عناية كما أن اختيار مواقع لتشيد مرافق قد يؤثر أيضا في الأنماط الزراعية وفي تنوع الأنواع .[٨]

١٨- *الآثار علي الحياة الآبدة (Wildlife)*: أن السياحة المعتمدة علي الحياة الآبدة وعلي مكونات طبيعية أخرى قد يكون لها عدد من الآثار المباشرة علي الموارد الطبيعية . وتختلف جسامة هذه الآثار ولم يجر تقييمها كميا ألا نادراً في أحوال معينة . والآثار الفعلية أو المحتملة تشمل ما يلي : (١) الأضرار الناشئة عن الأنشطة السياحة والمعدات السياحة . (٢) زيادة خطر انتشار عوامل الإمراض من البشر والحيوانات الأليفة المرافقة لهم إلي الأنواع الآبدة . (٣) زيادة خطر إدخال أنواع أجنبية . (٤) أحداث اضطراب في الأوابد ، مما يؤدى إلي تغير ضار في المسلك المعتاد ومن المحتمل أن يؤثر في نسبة الوفيات وفي نجاح التناسل . (٥) تغيرات في مأوى الحياة الآبدة . (٦) استهلاك السياح للحياة الآبدة .

١٩- ومن الآثار المباشرة للسياحة المتخصصة علي الحياة الآبدة تضاؤل الأعداد المحلية لبعض الأنواع من جراء الصيد وإطلاق النار . أما الغواصون غير المدربين والقائمون بتشغيل الرحلات السياحة يمكن أن يسببوا أضراراً كبيرة بالجرف المرجانية ، من جراء الدوس وإرساء السفن . أن السائحون ووسائل النقل السياحية قد تزيد من مخاطر إدخال أنواع أجنبية . وبالإضافة إلي ذلك ، فأن طريقة التواجد البشرى وشدة هذا التواجد قد تؤديان إلى إضطراب في مسلك الحيوانات ، ومن أسباب ذلك بصفة خاصة الضوضاء الناشئة عن أجهزة المذياع

---

[٦] التنوع البيولوجي والسياحة : النزاعات حول السواحل البحرية العالمية والاستراتيجيات لحل تلك النزاعات ، الوكالة الاتحادية الألمانية للبيئية والحفظ ، طبعة ١٩٩٧ .

[٧] شرحه

[٨] شرحه

ومحركات المراكب ومحركات السيارات والطائرات . وحتى بدون هذه الضوضاء فأن بعض الطيور المائية قد تتزعج بوجود القوارب ومراكب التجديف . وأنشطة التشييد المتعلقة بالسياحة يمكن أن تؤدى إلي تغيير جسيم في موائل الحياة الآبدة وفي الأنظمة الايكولوجية . يضاف إلى ذلك أن استهلاك السياح للحياة الآبدة قد يؤثر في أعداد الأوابد المحلية وفي مصائد الأسماك المحلية وكذلك في المقادير التي يتاح للسكان المحليين استهلاكه . أما صناعة الأدوات التذكارية التي تعتمد علي استخدام الأوابد ، وخصوصا علي الأنواع المعرضة للخطر ، مثل المرجان وأصداف السلاحف ، فيمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً في أعداد تلك الكائنات .

٢٠- *الآثار علي البيئات الجبلية* :أن السياحة قد ركزت طوال سنوات عديدة علي المناطق الجبلية ، التي توفر فرصاً للتجوال وللملاحة بالأطراف في الماء الأبيض وصيد الأسماك بالصنانيير والانزالق بالمظلات وأعمال الرياضة الشتوية ، لا سيما الانزلاق علي الثلج وما إلي ذلك من أنشطة . والضغوط الناشئة عن هذه الأنشطة علي الموارد البيولوجية وتنوعها هي ضغوط هائلة وتشمل ما يلي : بناء مسالك للتجول ، وبناء الجسور في الجبال العالية ، وتشييد معسكرات ، وشاليهات وفنادق ، مع ما يتبع ذلك من تآكل وتلويث . لقد كان هناك تزايد في الوعي وفي النشر عن الآثار السلبية للسياحة علي الجبال . أن إعلان كتمندو عن الأنشطة الجبلية قدصور منذ وقت بعيد ، في ١٩٨٢ ، عن الاتحاد الدولي للرابطات الألبيه (نسبة إلي جبال الألب) ، في سبيل معالجة هذه الضغوط علي الأنظمة الايكولوجية الجبلية الشديدة التأثر ، وللمناداة بممارسات أفضل (أنظر القسم رابعا/بناء) . ودراسة الحالة الخاصة بمشروع منطقة الحفظ في أنابورنا تشير أيضا إلى صعوبة التحكم في الأنشطة السياحية المتزايدة في الأنظمة الايكولوجية الجبلية الهشة (أنظر دراسة الحالة ٣) .

٢١- *الآثار علي البيئة البحرية والساحلية* : قد يكون للأنشطة السياحية آثار رئيسية علي البيئة البحرية والساحلية ، وعلي ما تأويه من موارد وعلي تنوع تلك الموارد . ومرد هذه الآثار في معظم الأحيان إلى تخطيط غير مضبوط و/أو إلي نقص في الثقافة والوعي بتلك الآثار في المنتجعات السياحية علي المناطق الساحلية مثلاً . ولكن قد ترتكز أحياناً القرارات الخاصة بتنمية السياحة علي ما يكمن جنيه من منفعة اقتصادية فقط ، علي الرغم مما هو معروف من احتمال الإضرار بالبيئة ، كما هي الحال في منتجعات واقعة علي الأجراف المرجانية . وكثيراً ما يؤثر التآكل الساحلي في عدد كبير من البنيات الأساسية الساحلية التي أقيمت لأغراض سياحية . بيد أن هذه البنيات الأساسية هي التي كثير ما غيرت في نمط إعادة تغذية تلال الرمال (مما يؤدى إلى تآكل السواحل) وتغير التيارات المحلية ببناء هياكل شبيهة بالموانى (مما يؤدى مثلاً إلى هتك التكوينات المرجانية السطحية) وأدى إلي تدهور الأجسام المائية واختناقها من جراء سوق اختيار مواقع تفريغ المجاري ، وعدم معالجة المياه التي يجرى تصريفها في أحوال كثيرة . ووجد أحيانا أن الشحن البحري للإغراض السياحية يسبب في المياه المفتوحة تلوثيا بسبب التفريغ المقصود المحدود في تلك المياه وإلي نقل أنواع إلي بيئات جديدة .

٢٢- وعلي حين أن وقع السياحة علي الموارد الساحلية قد يكون فعلاً منذ الآن قضية خطيرة ، ألا أن تدهور تلك الموارد قد يسبب إفقاراً في تنوعها كما هي الحال بالأنظمة الايكولوجية لأشجار المنغروف ، المتاخمة للمنتجعات السياحية . وقد يكون لذلك وقع ايكولوجي واقتصادي شديد علي الأواهل المحلية من الأنواع المختلفة .

٢٣- *الآثار علي الموارد المائية :* أن الماء العذب بصفة عامة يواجه طلباً متزايداً من الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية في كثير من أنحاء العالم . وفي بعض المواقع ، كما في كثير من الدول الناميـة الجزرية الصغيرة ، نشأت مشكلة حادة [٩] عن المطالب الإضافية الناشئة عن السياحة ، التي هي من الصناعات النهمة إلي الماء . ويمكن أن يسبب استخراج المياه الأرضية جفافاً يؤدى إلي فقدان التنوع البيولوجي . أما بالنسبة لنوعية المياه فأن بعض الأنشطة أشد إضراراً من غيرها . فمثلاً استعمال المراكب ذات المحركات قد يؤدى إلي تآكل الشواطئ والبلاجات الساحلية ، وإلي نشر الأعشاب المائية الضارة ، وإلي تلويث كيميائي وإلي اضطراب وعكارة في المياه السطحية .[١٠] وتصريف النفايات السائلة غير المعالجة في الأنهار والبحار المجاورة قد يؤدي إلي اختناق الأجسام المائية وقد يؤدى أيضا إلي إدخال مقادير كبيرة من العناصر المعدية داخل الجسم المائي ، تجعله خطر للسباحة . ويمكن للأنظمة الايكولوجية الغنية بالمواد الغذائية ، مثل أشجار المنغروف ، أن تقوم بوظيفة الصد والتصفية لتلك الآثار الضارة ، وذلك إلي حد ما . [١١]

٢٤- *إدارة النفايات :* أن التخلص من النفايات الناشئة عن الصناعة السياحية قد يسبب مشكلات بيئية رئيسية . ويمكن تقسيم النفايات بصفة عامة إلي : مجاري ومياه مستهلكة ؛ ونفايات وملوثات كيميائية ، ونفايات جامدة (قمامة) . وقد سبق أن أشير إلي آثر التصريف المباشر لمياه المجاري غير المعالجة ، التي تؤدى إلي خنق الأجسام المائية ، والافتقار إلي الأكسجين اللازم وازدهار الطحالب .

٢٥- الأثر *البيئي للسفر :* أن السفر إلي ومن المقاصد السياحية الدولية له آثار بيئية كبيرة من خلال التلويث وإنتاج غازات الصوبة وهناك نسبة كبيرة من السفر السياحي الدولي تجري بطريق الجو . والمعتقد أن هذا السفر هو الأشد وقعاً علي البيئة علي أساس كل مسافر وكل كيلو متر من السفر ، علي الرغم من أن الأثر الحقيقي يصعب تقييمه بدقة ، وكذلك تقييم الآثار علي الموارد البيولوجية وتنوعها .

باء - الآثار الاجتماعية الاقتصادية للسياحة

٢٦- *تدفق الناس إلي الداخل وما يتصل به من تدهور اجتماعي* : أن تزايد الأنشطة السياحية قد يؤدى إلي تدفق أشخاص إلي الداخل يبحثون عن فرص استخدام أو فرص أعمال ، لكنهم قد لا يستطيعون وجود العمالة الملائمة لهم . وقد يسبب ذلك تدهوراً اجتماعيا ، مثل الدعارة المحلية والمخدرات وغير ذلك .[١٢] وبالإضافة إلي ذلك فأن الطبيعة غير المستقرة للسياحة الدولية تؤدى إلي أن تصبح المجتمعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً علي

---

[٩] تقرير الأمين العام . ضميمة ، التنمية المستدامة للسياحة في الدول النامية الجزرية الضعيرة ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الرابعة ، الأمم المتحدة ، E/CN.17/1996/20/Add.3 ١٩٩٦

[١٠] Tourism< ecotourism, and protected areas, Hector Ceballos-Lascurain, IUCN. 1996 .

[١١] التنوع البيولوجي والسياحة : النزاعات في السواحل البحرية العالمية واستراتيجيات لحلها ، الوكالة الاتحادية الألمانية للطبيعة والحفظ ، طبعة ١٩٩٧.

[١٢] لمزيد من البيانات أنظر تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة ، ضميمة : السياحة والتنمية الاجتماعية ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة السابعة ، الأمم المتحدة ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (طبعة معجلة غير مراجعة)

السياحة من حيث مواردها الاقتصادية شديدة التأثر بالتغييرات في تدفق السائحين الوافدين ، وقد يواجهون ضياعاً مفاجئاً لإيرادهم وعملهم في أوقات الكساد .

٢٧- *الآثار علي المجتمعات المحلية :* عندما تحدث تنمية سياحية ، فأن المكاسب الاقتصادية توزع في المعتاد توزيعاً غير متكافئ بين أعضاء المجتمعات المحلية . هناك دلائل توحي بأن المستفادين هم في المعتاد أعداد صغيرة وأن أكبر المستفيدين هم الذين كانت لهم ميزة اقتصادية منذ البداية خصوصاً ملاك الأراضي اللذين يطيقون الاستثمار المطلوب . أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر ، فأن كثيراً المكاسب يمكن تحويله إلي البلد الأجنبي الأصلي . فلذا فأن السياحة قد تؤدي فعلاً إلي تفاقم الاختلال في التوازن داخل المجتمعات ، وتؤدى بذلك إلي الفقر النسبي . وبالإضافة إلي ذلك قد تزيد السياحة من الطلب المحلي علي السلع والخدمات ، بما في ذلك الأغذية ، مما يؤدى إلي ارتفاع الأسعار وإلي احتمال تناقص المقدار المتاح منها للسكان المحليين .

٢٨- ومن الأمثلة الأكثر مباشرة علي ما قد ينشأ من تضارب مباشر بين السياحة واحتياجات وتطلعات السكان المحليين ، حالة السكان المحليين اللذين ينبذون من مناطق معينة تحول للأغراض السياحية ، أو اللذين يصابون بانتقاص شديد من حقهم في دخول تلك المناطق . أن أكثر ما يحدث ذلك في مجالات محمية تنشأ للحفظ علي الحياة الآبدة . بيد أنه في معظم الحالات كان إعلان تلك المناطق كمناطق محمية وإقصاء السكان المحليين عنها ، سابقاً لتنمية السياحة في تلك المجالات ، بدلاً من أن يكون نتيجة لتلك التنمية . ومن ناحية أخرى ، كما في حالة جزر الملديف ، يمكن تفادى التنازع المباشر بعزل صناعة السياحة عن جمهرة السكان المحليين . وكان ذلك ممكناً في جزر الملديف لأنها تتضمن عدداً كبيراً من الجزر غير الآهلة ، يمكن تحويلها إلي منتجعات سياحية .[١٣]

٢٩- *الآثار علي القيم الثقافية :*للسياحة آثار شديدة التعقيد علي القيم الثقافية . فقد تؤدى الأنشطة السياحة إلي نزاعات بين الأجيال من خلال تغير تطلعات الأعضاء الشباب في المجتمعات ، اللذين قد يكون له صلات أوثق بمسلك السائحين ويكونون أشد تأثراً بهذه المسلك . ويمكن أن تتأثر الممارسات التقليدية والأحداث التقليدية كذلك ما يفضله السائحون . وقد ينجم عن ذلك تآكل الممارسات التقليدية ، بما فيها التآكل الثقافي وتزعزع نظم الحياة التقليدية . وبالإضافة إلي ذلك أن هذه الحال قد تؤثر في العلاقات بين الجنسين ، كتوفير فرص عمالة مختلفة للرجال والنساء .

جيم - ما للسياحة من فوائد محتملة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات ذلك التنوع .

(أ) المنافع الملموسة

٣٠- *استدرار إيراد للحفاظ علي المناطق الطبيعية :* أن الوسيلة الأكثر مباشرة للاستغلال السياحى في سبيل الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية تكون بتخصيص نسبة ما من إيرادات السياحة لهذا الغرض . ويمكن أن يتم

[١٣] دراسة حالات في السياحة والبيئة في غوا ، بالهند والملديف ، كلدس سوقار ، ليجيانورونها ، انطونيو مسكرنهس ، أ . س . شوهان ، سماد سعيد ، بمعهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي ، ١٩٩٨.

ذلك أما بفرض ضريبة بيئية عامة علي السائحين أو علي أنشطة سياحية خاصة أو بفرض رسوم علي التوصل إلى موارد بيولوجية . ويمكن بعد ذلك استعمال هذه الإيرادات للحفاظ علي تلك الموارد . والإجراء الأخير يعني في المعتاد فرض رسوم دخول علي المحميات الوطنية للحياة الآبدة وعلي المناطق المحمية الأخرى ، ولكن يشمل ذلك أيضا رسوماً علي الأنشطة مثل صيد الأسماك والصيد البرى والغطس .

٣١- هناك عدة قطاعات سياحية مرموقة وآخذة طبعاً في التوسع وقطاعات من السياحة المتخصصة ، يمكن للمشاركين فيها أن يقبلوا دفع هذه الرسوم . وأكبر قطاع فريد في الأنشطة المتخصصة هو علي الأرجح في الوقت الحالي قطاع مراقبو الطيور ، غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان مراقبي الطيور بوصفهم مجموعة هم أكثر قبولاً لدفع تلك الرسوم بالقياس إلي السائحين غير المتخصصين . وفي السياحة البحرية المركزة علي الحياة الآبدة ، يمثل قطاع الغطس بأجهزة الاستنشاق قطاعاً متخصصاً هاماً . والقطاع المتخصص الذي يبدو أن قبول الدفع فيه هو أشد القبول هو قطاع الصيد الرياضي الذي يمكن أن تفرض فيه رسوم ترخيص عالية جداً في بعض الظروف . وينبغي كذلك الاعتراف بأن هذه الرسوم والضرائب يمكن كذلك استعمالها كتدابير لتنظيم مقدار التوصل إلي المواقع المعنية والموارد البيولوجية المنشودة . يضاف إلي ذلك أن احتمال استمرار تلك الرسوم في توفير أيراد مستمر يمثل حافزاً مباشراً للحفاظ علي الأنظمة الايكولوجية والأحيائية الموجودة.

٣٢- *إسهام السياحة في التنمية الاقتصادية :* سواء أكان السائحون يدفعون رسوم دخول أو لا يدفعون ، فإن لهم وقعاً اقتصادياً كبيراً علي المجالات التي يزورنها . وأنفاق السائحين يولد إيراداً صافيا للمجتمعات التي تستقبلهم . وتؤدى السياحة أيضا إلي إنعاش الاستثمار في البنيات الأساسية مثل تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات وأنظمة المجارى ومرافق معالجة المياه وغير ذلك من المرافق المتصلة بالسياحة . وتولد السياحة فرص عمالة في قطاعها وتخلق فرص عمل متنوعة مستمدة من السياحة . وزيادة تدفق الإيراد في منطقة ما قد يسمح كذلك بتنمية ممارسات أكثر استدامة في استخدام الأراضي وذلك مثلاً بالسماح للمزارعين أن يستخدموا دورات زراعية أفضل ومقادير معينة من الأسمدة بدلا من الاعتماد علي قطع النبات وإحراقها لإعادة خصوبة الأرض بفترات من التشريق أي ترك الأرض بلا زراعة ، وقد توفر السياحة كذلك بديلاً اقتصادياً صالحاً للإنتاج غير المستدام أو لممارسات الحصاد .

٣٣- في بعض المناطق ، قد تؤدى الأنشطة الزراعية الصغيرة الحجم والتي لا تتطلب ألا مدخلات قليلة وتؤدى إلي بيئة جذابة وإلي الحفاظ علي مستويات عالية من التنوع البيولوجي ، إلي فرص إلي جذب السائحين . وبيع المواد (كالمواد التذكارية والأشياء الغريبة) المستمدة من موارد طبيعية تحصد حصد مستدام ، قد توفر كذلك فرصاً طيبة لاستدرار الإيراد وللعمالة .

(ب) المنافع غير الملموسة

٣٤- *تثقيف وتوعية الجمهور :* قد تكون السياحة فرصة تثقيفية رئيسية تزيد المعرفة بالأنظمة الايكولوجية الطبيعية وتزيد من معارف المجتمعات المحلية ضمن طائفة واسعة من الناس . وقد تكون هذه التربية متبادلة .

ففي بعض أنحاء العالم اصبح السكان المحليون أشد إدراكاً للطابع الفريد لمواردهم البيولوجية المحلية ، مثل وجود أنواع متوطنة ، وذلك من خلال وفود السائحين . وقد توفر السياحة أيضا حوافز للحفاظ علي الفنون والحرف التقليدية وتوفر فرصاً للتعرف علي ثقافات مختلفة . يضاف إلي ذلك أن السياحة قد تشجع في بعض الظروف علي إبقاء أو إعادة إنعاش الممارسات التقليدية الملائمة للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية ، التي قد تكون معرضة بغير ذلك للضياع .

٣٥- *التأثير السياسي :*في الأحوال التي أصبح فيها بلد ما يعتمد اعتماداً كبيراً علي السياحة الدولية قد يؤدى ذلك إلي تشجيع تصريف شؤون الحكم تصريفاً سديداً . وكلما أصبح السائحون الدوليون أشد معرفة بالظروف القائمة وأشد مقدرة علي اختيار الجهات التي يقصدونها ، فأن تدهور شؤون الحكم يكون من شأنه تحويل نسبة كبيرة من السائحين عن اختيار بلد معين يسافرون إليه إلي بلد آخر ، وذلك بسبب مزيج من الاعتبارات الأخلاقية والتعاطفية ، والمصلحة الذاتية . والصلة بين سداد الحكم والحفاظ علي الموارد البيولوجية ليست صلة مباشرة أو صريحة ، بيد أنها مع ذلك ذات أهمية كامنة رئيسية لا شك فيها .

رابعا- الخيارات الإدارية والاستراتيجيات الدولية /الإقليمية لتحقيق السياحة المستدامة والمتصلة بالتنوع البيولوجي .

ألف- خيارات الممارسات الجيدة

٣٦- *التقييم والرصد :* من الأمور الأساسية أنه ينبغي القيام بتقييم كامل لآثار أي مشروع يتعلق بالسياحة قبل الشروع فيه . وفي تقييم وقع السياحة علي الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية وتنوعها ، وفي محاولة تخصيص المكاسب المحتملة للسياحة لخدمة هذه الغاية ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من الناحية المثلي جميع العوامل الآنفة الذكر . وفي معظم الظروف لن يتأتى القيام بتقييم شامل . ولذا ينبغي البت في الموضوع علي أساس خير المعلومات المتاحة وبالاعتماد علي قدر كبير من سداد الرأي . وفي تقييم الآثار ينبغي تحديد مقدرة موقع معين علي اجتذاب السائحين وذلك في سبيل الحصول علي بيان لمدى تنمية السياحة وما قد يحد من هذه التنمية . ويمكن أن يساعد ذلك أيضا علي تخطيط أنواع وأنماط الأنشطة السياحية المطلوب بذلها أو تطويرها . ومن المحتمل أن يكون من المفيد الأخذ بمبدأ الإدارة التي تتواءم مع الظروف ، حيثما تصدر القرارات علي أساس خير المعلومات المتوفرة ، ثم تعدل تلك القرارات في ضوء ما ينجم عن تطبيقها من نتائج . وفي سبيل تصحيح الأنشطة علي نحو فعال ، ينبغي كذلك إنشاء نظام مناسب للرصد .

٣٧- *السياحة العالية القيمة والصغيرة الحجم :* أن السياحة العالية القيمة والصغيرة الحجم كثيراً ما يقال عنها أنها خير وسيلة لزيادة المكاسب من السياحة مع التقليل من الآثار السلبية علي البيئة الطبيعية . ومن المقبول ، علي أساس الخبرة المكتسبة من إدارة المجالات المحمية ، أن تكاليف الإدارة المتعلقة بتلك المجالات والضغوط علي الموارد تتزايد بنسبة تزايد عدد الزائرين لمنطقة ما. وفي مواقع فريدة جداً مثل مرتع غلاباغوس في اكوادور وفي المرتع الوطني للبراكين في رواندا يمكن بسهولة الأخذ بهذا الخيار في الإدارة . مثال ذلك أنه في أواخر

السنوات ١٩٨٠ كان مرتع البراكين الوطني يفرض رسماً قدره ١٧٠ $ دولار لزيارة منطقة إقامة قردة الغوريلا ، مع فرض حد أقصي للزائرين هو ٦٠٠٠ زائر سنويا . [١٤] وهناك مثل هذه الرسوم العالية مفروضة في المراتع الوطنية لجبل كلمنجارو وجبل كينيا وجبل أيفر ست ، غير أن ذلك قد يؤدى إلي استبعاد السكان المحليين من زيارة تلك المناطق .

٣٨- *استخدام إيرادات السياحة علي الوجه الأمثل :* أن مشكلة استخدام موارد السياحة علي خير وجه بالنسبة للموارد التي يحصل عليها من رسوم دخول المناطق المحمية وغيرها من الرسوم ، إنما هي مشكلة عامة . وفي المناطق المحمية التي تديرها الحكومة ، كثيراً ما تذهب الإيرادات إلي الخزانة العامة ، فلا توجد عندئذ علاقة بين الإيراد التي تدره منطقة محمية وبين الميزانية المخصصة لإدارة تلك المنطقة . أما في الحالات التي يمكن فيها تخصيص الإيراد مباشرة لصيانة المنطقة ، كثيراً ما يوجد تخوف من تخفيض أموال الحكومة تبعا لذلك ، بحيث لا تتاح موارد إضافية لإدارة المرتع . ومما يزيد المشكلة تفاقماً أن قبول السائحين أن يدفعوا الرسوم كثيراً ما يعتمد علي فهمهم لطريقة استخدام تلك الرسوم وللسبيل الذي تنفق فيها . فإذا لم تكن هناك علاقة واضحة بين الرسم وبين الحفاظ علي الموارد التي وفدوا للتمتع بها ، فأن قبولهم أن يدفعوا سيكون علي الأرجح أقل مما إذا كانت هناك صلة واضحة بين الرسم والغرض .

٣٩- يضاف إلي ذلك أن رسوم الزيارة لمراتع محمية مختلفة تختلف كثيراً في عدة بلدان بحيث تكون الرسوم المحصلة لبعض المناطق المحمية أكثر مما هو لازم لإدارة شؤون تلك المراتع ، بينما هناك مراتع أخرى لا تتلقي كفايتها . وحيثما يكون من الممكن إدارة شؤون أنظمة المراتع المحمية ككل ، ويسمح لها أن تستخدم مباشرة الإيرادات التي تستدرها ، فإن تلك المشكلات يمكن أن تكون أخف . وهذا أمر ضروري بصفة خاصة في الأحوال التي تكون فيها المناطق الأقل جذباً للزائرين أشد أهمية فعلاً للحفاظ علي التنوع البيولوجي .

٤٠- *توجيه المكاسب للسكان المحليين :* من الاعتبارات الشديدة التعقيد والهامة أيضا وذات المدى الطويل إقامة آليات تسمح للسكان المحليين بالاستفادة من الإيرادات الناشئة عن رسوم المراتع . والسماح للسكان المحليين بالاستفادة علي هذا النحو من المناطق المحمية هو خطوة هامة لتحقيق بقاء تلك المناطق صالحة علي المدى الطويل . وفي المناطق التي جرى فيها نزح السكان المحليين عنها ، أو تم فيها تقليص حقهم في استخدام المناطق ، يمكن استعمال هذه المكاسب كتعويض وكعامل يخفض من عداء السكان لتلك المناطق المحمية . وفي الأحوال التي تكون فيها المكاسب مرتبطة بالمسئوليات قد يساعد ذلك علي تخفيض الأنشطة المراقبة أو المحظورة داخل المنطقة ، مثل قطع الأشجار ورعي الماشية والإحراق والصيد .

٤١- بيد أنه في أحوال كثيرة يحدث تسرب كبير لإيرادات السائحين بعيداً عن المنطقة المحلية ، بل كثيراً ما يحدث التسرب إلي خارج البلد نفسه . والآليات التي يمكن أن تخفف من هذه الحال قد تشمل إعطاء الأولوية

---

[١٤] Economic perspectives on Nature Tourism, Conservation and Development, Michael P. Wells Pollution and Environmental Economics Division, البنك الدولي ، ١٩٩٧

للسكان المحليين في التمتع بحق الامتياز ، مثلاً فيما يتعلق بإسكان السائحين وإرشادهم وتوريد الأغذية لهم . وتقتضي هذه الأنظمة إدارة حريصة وشفافة ولوائح تنظيمية قابلة للتطبيق في حالات الانحرافات والتجاوز . وهناك أسلوب أكثر صرامة ، وكثير ما يصلح خارج نظام المناطق المحمية رسميا ، وهو تخويل المجتمعات المحلية سلطة تنمية وإدارة مواردهم الخاصة ، مع استعمال السياحة المراقبة كشكل من أشكال توليد الإيراد ، كما هي الحال في برنامج "CAMPFIRE" (وهذه اللفظة اختصار لعبارة "برنامج إدارة شؤون الموارد المحلية في المناطق المشتركة ") في زمبابوي .

٤٢- *تنمية الإيرادات :* يقترح بعضهم كذلك ، علي أساس دراسات تتعلق بقبول الدفع ، زيادة كبيرة في الرسوم المفروضة لدخول المناطق المحمية . فمثلاً في حالة المرتع الوطني للبراكين في رواندا ، الآنف الذكر ، اقترح أن رسم ١٧٠ $ دولار لزيارة قردة الغوريلا يمكن أن يزاد زيادة كبيرة دون صرف الزائرين عن تلك الزيارة ، وذلك نظراً للطابع الفريد لذلك الموقع . ولتفادى المنازعات مع السكان المحليين وفي سبيل رفع المكاسب إلي أعلي مستوى ، يمكن فرض رسوم مختلفة علي الزائرين الأجانب وعلي الزائرين المحليين . ومن الأمثلة علي ذلك " مرتع مونتفردي البيولوجي للغابة الغمامية " في كوستاريكا (انظر دراسة الحالة ١) .

٤٣- *الإدارة المخصخصة للمراتع المحمية :* أن المراتع المحمية المملوكة ملكية خاصة تستطيع أن تتفادى كثيراً من الضغوط والمصاعب المرتبطة المناطق المحمية التي تديرها الحكومة أو الواقعة في أراض يملكها المجتمع المحلي . ففي بعض البلدان توفر هذه المناطق إسهاماً مالياً هاماً وذاتيا لصيانة بعض الموارد البيولوجية وتنوع تلك الموارد . وطبقا لدراسة مسحية جرت في ١٩٩٣ بين ٩٧ مرتعاً مملوكاً ملكية فردية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا دون الصحراوية ، فأن أكثر من نصف الـ ٣٢ اللذين أجابوا علي الأسئلة ، قد ذكروا أنهم يحققون أرباحاً . إن السياحة وفرت ٦٧ في المئة من إيراد التشغيل بينما تمثل المنح الخاصة ١٩ في المئة . [١٥] وفي حالة مونتفردي الآنف الذكر ، ذكر أن هناك فائضاً تحقق كل سنة منذ ١٩٨٨ (أنظر دراسة الحالة ١) بيد أن بقاءه علي المدى الطويل كثير ما يعتمد علي الظروف الاقتصادية الخارجة عن إدارة ملاك الأرض و/أو نواياهم وحذقهم ، ولذلك فأن صيانة هذه الموارد علي المدى الطويل ليست أمراً مضموناً بالمرة .

٤٤- *السياحة في سياق استعمال أوسع للأراضي :* يصبح من الواضح ، من المناقشة السابقة ، أن السياحة بينما توفر فعلاً كثير من الفرص للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية ولتنوعها ، ألا أنها تنطوي أيضا علي كثير من التهديدات لمثل ذلك الاستعمال . ومن الأرجح أن خير وجهة نظر ينظر منها إلي الدور الاحتمالي للسياحة هي وجهة نظر الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية واستعمال الأراضي ، بأوسع معانيها ، بما في ذلك تصريف شؤون المنطقة الساحلية المتكامل . أي أنه بالنسبة لأية منطقة معينة ، ينبغي تطبيق أسلوب النظام الايكولوجي كله عند التخطيط لتنمية السياحة وينبغي موازنة التكاليف والمكاسب في تلك التنمية مقابل الخيارات الأخرى .

---

[١٥] شرحه

٤٥- *اللوائح التنظيمية :* من المرجح جدا أنه في الحالات التي ينظر فيها إلي السياحة بشكل مـــا باعتبارهـا نشاطاً باقيا سيقتضي الأمر أيجاد لوائح تنظيمية للإقلال من الآثار البيئية والاجتماعية المناوئة ، مثل الأخذ بنظـام التصقيع (Zoning) ، وفرض مقاييس بيئية دنيا وتحديد عدد الأسرّة . وينبغي ، كحد أدني ، القيام بتقييـم للآثـار البيئية ، يشمل تقييماً كاملاً للآثار علي التنوع البيولوجي ، بالنسبة لأي تطوير كبير . وحتى في هذه الحالة ، لـن توجد حتما أي ضمانة بأن التنوع البيولوجي سيستفيد من السياحة . ويمكن صياغة عدة تدابـير حفزيـة لجعـل الأنشطة أكثر مساندة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وهناك دراسة حالة أسترالية تصـف بعـض الخيارات لتشجيع السياحة المعتمدة علي الطبيعة (أنظر دراسة الحالة ٤) . والتقرير الحديث العـهد المقـدم مـن اليونيب الذي عنوانه (مركز الصناعة والبيئة التابع لليونيب ، ١٩٩٨) يورد أيضا بعض الأمثلة. أن وضع مدونات ومقاييس بيئية طواعية في هذه الصناعة ، أمر ينبغي تشجعه تشجيعا نشـطاً ويوجد فعلاً في الوقت الحاضر عدد من تلك المدونات والمقاييس ، كما ينبغي توعية السـائحين بالآثـار البيئيـة المحتملة لأنشطتهم .

باء - الاستراتيجيات والصكوك الدولية والإقليمية

٤٦- كما سبق أن ذكر كان هناك عدد من الاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية بشأن السياحة المسـتدامة . والوثيقة التي عنوانها " " (التنوع الاقتصادي والسياحة المستدامة إعداد مبادئ توجيهية عالمية) المقدمة من ألمانيا للعلم بها إلي الاجتماع الرابع للأطراف (UNEP/CBD/COP/4/Inf.21) ، تصف تطويراً حدث أخيراً في المبادرات الدوليـة بخصـوص السياحة المستدامة . وينظر هنا في بعض الأمثلة المرموقة في هذا الصدد .

٤٧- إن " لائحة الحقوق السياحية والمدونات السياحية " التي أقرتها الدورة السادسة للجمعية العامـة لمنظمـة السياحة الدولية في صوفيا ، ببلغاريا ، في ١٩٨٥ ، تنطوي علي إطار عام بشأن السياحة والمسـلك السـياحي . وقائمة الحقوق السياحية تقول بحق كل إنسان في الراحة وأوقات الفراغ ، وتنادى بدور الـدول لتنسـيق التنميـة المتناغمة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية ، وتنوه بدور المحترفين في مجال السـياحة بالإسـهام بطريقـة إيجابية في تنمية السياحة وكذلك في تنفيذ لائحة الحقوق . أما المدونة السياحية فهي تبين من جانبها المسلك الـذي ينبغي أن يسلكه السائحون .

٤٨- وقبل صدور تلك اللائحة ، ورداً لفعل التهديدات المتزايدة الواقعة علي أنظمتهما الايكولوجيـة وبيئتـهما الشديدة التأثر ، أقر الاتحاد الدولي للرابطات الألبية (نسبة إلي جبال الإلب) إعلان كاتمندو بشأن الأنشطة الجبليـة وذلك في جمعيته العمومية الرابعة والأربعين في ١٩٨٢ . أن الإعلان يبين الحاجة العاجلة للحماية الفعلية للبيئـة الجبلية والمناظر الطبيعية الجبلية ، فدعا إلي اتخاذ خطوات لتخفيض الوقع السلبي للأنشطة البشرية علي الجبـال وإلي العناية الفورية بالنبات والحيوان والموارد الطبيعية . وبالإضافة إلي ذلك ينوه الإعـلان بـالتراث الثقـافي وبكرامة السكان المحليين باعتبارهما شيئا مقدساً لا يمس . ودعا الإعلان كذلك إلي مزيد من التثقيـف والتوعيـة

بشأن البيئة ويبين استعمال تكنولوجيا مناسبة لكل حاجة من الحاجات والتخلص السليم من النفايات و كلـــها أمـــور تقتضي اهتماماً فورياً .

٤٩- في ١٩٢٢ ، نشرت المنظمة السياحية الدولية واليونيب والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة [١٦] مبادئ توجيهية مشتركة عن إنشاء وتطوير المراتع الوطنية والمناطق المحمية للسياحة ، ولذلك في سبيل تشجيع السياحة بطريقـــة أكثر ملاءمة في المراتع الوطنية والمناطق المحمية . وتتناول المبادئ التوجيهيـــة الموضوعـــــــــــــات الآتية :١) الطرائق والوسائل لإشراك السكان المحليين اللذين يقيمون في المناطق المحمية وحولـــها . ٢) تحديـــد المستوى المناسب للسياحة في المراتع الوطنية. ٣) تحسين إدارة القيم الطبيعية في تلك المناطق . ٤) تصميم بنيات أساسية سياحية ملائمة في المراتع الوطنية .٥) إيجاد مزيد من تقدير الزائرين للقيم المتمثلة في المراتع الوطنيـــة . ٦) تبيين الطريقة التي يمكن بها للنشاط السياحي في المراتع الوطنية أن يقوم بوظيفة التمويل الذاتي للمرتـــع و أن يخدم الحفاظ علي المرتع . وفي السنة نفسها نظم اليونيب مع مركز التراث العالمي التابع لليونسكو ، حلقة عمليـــة دولية حول إدارة السياحة في المواقع التي تمثل تراثاً عالميا طبيعياً . وقد نشرت توصيات هذه الحلقة علي نطـــاق واسع ، وتعمل المنظمتان الآن علي وضع كتاب مرجعي لمديري المواقع التي تمثل تراثاً طبيعيا عالمياً .

٥٠- في ١٩٩٤ ، أعتمد مجلس أوروبا توصيات للسياحة المستدامة تتضمن تدابير علي الأصعـــدة الوطنيـــة والدولية والمحلية والإقليمية .

٥١- أن المؤتمر العالمي بشأن السياحة المستدامة ، الذي انعقد في لانزروتي Lanzarote في نيسان /أبريـــل ١٩٩٥ ، أقر ميثاق السياحة المستدامة ، الذي يتضمن ١٨ نقطة أساسية للسياحة المستدامة . وقد قال الميثـــاق إن تنمية الســـياحة تحتاج إلي القيام بها في إطار التنمية المستدامة ، التي تتناول البيئات الطبيعية والثقافية والبشرية . ودعا إلي أولوية خاصة في التعاون التقني والمساعدة المالية اللذين ينبغي إسداؤهما للمواقع الضعيفة المقاومة مـــن الناحيتين البيئية والثقافية .

٥٢- وفي وقت أحدث عهداً في ١٩٩٧ ، أقر المؤتمر الدولي لوزراء البيئة والتنوع البيولوجـــي والســـياحة ، المعقود ببرلين ، ألمانيا ، والذي حضره ١٩ بلدا و٦ منظمات ، إعلان برلين بشأن التنوع البيولوجـــي والســـياحة المستدامة . ويركز ذلك الإعلان تركيزاً قوياً علي خمسة مجالات هي :

إن السياحة المستدامة إنما هي استعمال رشيد للتنوع البيولوجي . ولكي تسهم السياحة المستدامة في حفـظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام ، لابد من التشجيع علي أشكال سديدة من الناحية البيئية تلتزم بـــها السياحة.

لابد من التحكم في السياحة ورقابتها ، إذا أريد أن تكفل لها الاستدامة .

---

[١٦] Guidelines: Development of National parks and Protected Areas for Tourism. WTO UNEP-IE/PAC Technical Report Series 13, 1992

لابد من توجيه عناية خاصة إلي السياحة في المجالات المعرضة للضرر ، بما فيها المنـــاطق المحميـــة والمناطق الساحلية والجبلية والمناطق التي تتميز فيها الطبيعة بتنوع شديد .

أن البلدان وحدها ليست هي المسئولة عن التنمية المستدامة إنما تقع هذه المسؤولية علي جميع المشـــاركين في هذا النشاط ، وخصوصا القطاع الخاص ، التي تشجع مبادراته الطوعية .

أن المجتمعات المحلية ليست مسؤولة عن التنمية المستدامة للسياحة ولكنها تستطيع أيضا أن تجنـــي مـــن السياحة فوائد خاصة .

٥٣- في مناسبة المائدة المستديرة الوزارية المعنية بالتنوع البيولوجي ، التي عقدت خلال الاجتمـــاع الرابـــع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ، (براتسلافا ، سلوفاكيا ، أيار/مايو ١٩٨٨) ناقش الوزراء موضوع السياحة . كـــان هناك تسليم بأن نصيباً كبيراً من السياحة يعتمد اعتماد قويا علي التنوع البيولوجي ويؤثر في هذا التنوع ، بينمـــا ، علي الكفة الأخرى من الميزان ، كان هناك تسليم كذلك بأن السياحة المستدامة يمكن أن تؤدي دوراً في تخفيـــف الفقر والحفاظ علي التنوع البيولوجي .

٥٤- قامت ورشة تدريب عملية عقدت أخيراً في منطقة البحر الكاريبي حول التنوع البيولوجي ، بجامايكـــا ، في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨ ، باستكتشاف العلاقة بين السياحة و التنوع البيولوجي البحري . واستنتج فريـــق عامل مخصص لهذا الموضوع أن الضغوط الواقعة علي التنوع البيولوجي البحري من جراء الســـياحة تقتضـــي سلسلة من التدابير حسب الموضوع الذي ينبغي معالجته :

من وجه نظر العلم والتكنولوجيا والبحث ، هناك حاجة إلي تحسين المعلومات العلمية الأساسية التي ينبغـــي أن ترتكز إليها القرارات المتعلقة بالسياسة العامة ، وينبغي تحسين الاتصالات والحفاظ عليها بين البـــاحثين ومن يستعملون الموارد ، ومنهم السياحة .

هناك حاجة إلي مؤشرات تستطيع أن تسمح بتقييم مقدرة النظام علي تحمل الأعباء المختلفة .

أن السياحة ليست مدمجة اندماجاً كافياً في التخطيط الوطني ، ومشاركة أصحاب الشأن فيها محدودة . ومن شأن قلب هذا الوضع أن يشجع علي إدماج الحفاظ علي التنوع البيولوجي البحري في التخطيـــط الطويـــل الأجل لصناعة السياحة .

أن التثقيف والتوعية العامة هما قضية كبيرة ، إلي جانب الحاجة إلي تدابير تشريعية مناسبة .

من الجوانب الهامة استعمال قوى السوق والأدوات الاقتصادية للتشجيع علي سلوك مسلك مســـؤول مـــن الناحية البيئية .

٥٥- وكذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ، عقد في لانزروت ، بجزر الكناري ، بأسبانيا ، المؤتمر الدولي بشأن " السياحة المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرها من الجزر " وهو مؤتمر أشترك في تنظيمه اليونيب والمنظمة السياحة العالمية . وقد عكف المؤتمر علي معالجة التهديدات التي تواجه السياحة المستدامة في الجزر الصغيرة ، واقترح توصيات منها ما يلي : (أ) إدماج السياحة في التخطيط العام للتنمية المستدامة . (ب) إشراك جميع أصحاب الشأن في هذا النشاط . (ج) إشراك المجتمعات المحلية . (د) الأخذ بتكنولوجيات بديلة . ( ) وضع مدونات سلوك وشروط ايكولوجية مفصلة تفصيلاً خاصاً للجزر الصغيرة . (و) وضع مقاييس ولوائح بيئية .

٥٦- وبالإضافة إلي ذلك قام اليونيب بصياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة ، بشأن السياحة المستدامة . وعلي إثر التفويض الصادر من مجلس الإدارة في شباط/فبراير ١٩٩٩ سيبدأ اليونيب في مشاورة تشمل أصحاب الشأن المختلفين بشأن تلك المبادئ .

٥٧- بالإضافة إلي ذلك بدأت مبادرة في هولندا لوضع أسلوب متكامل للسياحة الصديقة للتنوع البيولوجي ، تركز علي السائحين الهولنديين اللذين يتوجهون إلي وجهات في الخارج . وسوف يأخذ هذا الأسلوب في الحسبان السلسلة الكاملة من الأنشطة مثل المعلومات المستمدة من وكالات السفر ، وقرارات الجمهور بحجز الأسفار ، وتأثير السفر وإمكان تخفيض الآثار السلبية للإقامة في الجهة المقصودة ، والأنشطة التي يقوم بها السائحون في الخارج . وتشمل تلك المبادرة جميع أصحاب الشأن من القطاعات العامة والخاصة ، علي أن يؤخذ في ذلك بأسلوب من التفاعل بين جميع الأطراف .

جيم - دراسات الحالات المختلفة

٥٨- فيما يلي أربع دراسات لحالات مختلفة في سبيل تسليط الضوء علي بعض الأساليب والسياسات العامة والاستراتيجيات والأدوات التي تصادف في حالات فعلية ملموسة . ودراسة الحالة الأولي مستمدة من الخبرة المتعلقة بمرتع خاص من المراتع الطبيعية المحمية ، وتصف إشراك القطاع الخاص في هذا المجال . أما الدراسة الثانية فهي تقدم مثالاً علي المبادرات التي تصدر عن المجتمعات المحلية ، وتسلط الضوء كذلك علي بعض المصاعب المحتملة التي تواجها تلك المجتمعات . والدراسة الثالثة تتناول مثالاً علي إقامة شراكه بين الحكومة ومنظمة غير حكومية . وتسلط الضوء كذلك علي الطريقة التي تم بها تشجيع المجتمع المحلي علي المشاركة . وأخير تقدم دراسة الحالة الرابعة الخيارات المتعلقة بتدابير حفزية لتشجيع السياحة الايكولوجية المعتمدة علي الطبيعة القائمة .

١- مرتع طبيعي محمي من القطاع الخاص : مرتع مونتيفردي للغابة الغمامية ، بكوستاريكا [١٧]

[١٧] المصدر : Aylward, B., Allen , K., Echeverra , J. and Tosi, J., Sustainable ecotourism in Costa Rica: the Monteverde Cloud Forest Reserve, *Biodiversity and Conservation*, 5 (3) : 315-344, 1996 .

٥٩- أن غابة مونتيفردي الغمامية تشمل عدداً من الموائل الطبيعية المختلفة ، وطائفة واسعة من النبات والحيوان في أمريكا الوسطي ، بما فيها حوالي ٦٠٠ نوع من أنواع الأشجار و٣٠٠ نوع من زهور الاروكيد و٢٠٠ من أنواع السرخسيات و١٠٠ نوع من الثدييات . وقد بدأ هذا المرتع بمساحة قدرها ٥٠٠ هكتار من الغابة قامت بتجنيبها جمعية اكويكرز الأمريكية في السنوات الخمسينات . واستعملت في ١٩٧٣ تبرعات خاصة لإنشاء مرتع مونتيفردي للغابة الغمامية ، كمؤسسة من القطاع الخاص ، يقوم بتشغيلها الآن مركز العلم المداري في سان خوزيه ، واتسع نطاق المرتع بالاستحواز علي أراضي جديدة حتى بلغ حجمه الحالي ٥٠٠ر١٠ هكتار . وزاد عدد الزيارات السنوية من ٤٠٠ في أوائل السبعينات إلي حوالي ١٣٠٠٠ زيارة في ١٩٨٧ و حوالي ٠٠٠ر٥٠ زيارة في ١٩٩٤ ، وعدد الزيارات مستقر تقريبا عند هذا الرقم في الوقت الحالي .

٦٠- يتم في الوقت الحالي تشغيل هذا المرتع بتطبيق سياسة تسعيرية ذات مستويات مختلفة ، لغرض رفع الإيرادات إلي أقصي حد ممكن من الزائرين القادمين من وراء البحار، مع إبقاء زيارة المرتع عند مستوي يطيقه أكبر عدد ممكن من السكان الكوستاريكين . وكانت الرسوم في ١٩٩٥ هي : رسم رمزي يقل عن دولار أمريكي واحد لطلبة كوستاريكا ودولار أمريكي ونصف لغيرهم من مواطني كوستاريكا والمقيمين فيها و٤ دولارات للطلبة الأجانب و٨ دولارات للأجانب غير الداخلين في الرحلات المنظمة الشاملة و١٦ دولار للمشتركين في رحلات شاملة منظمة . وكان الأجانب يمثلون ٨٠ في المئة من الزائرين وتبلغ الإيرادات منهم ٩٧ في المئة من مجموع الإيرادات .

٦١- كانت رسوم الدخول في ١٩٩٣ تمثل ٤٥ في المئة (٠٠٠ر٣٧٦ $ دولار أمريكي) من مجموع إيراد المرتع وقدره ٠٠٠ر٨٤١ $ دولار . أما موارد الإيراد الأخرى فشملت الجولات في الطبيعة بمصاحبة مرشد ، ومطعم للوجبات الخفيفة ، ومحل بيع أدوات تذكارية وتبرعات . وذكر أن المرتع قد درّ فائضاً كل عام منذ ١٩٨٨ . واستعملت الأموال التي يدرها المرتع لمساندة برامج تثقيف بيئية . والقيم الإجمالية الحالية للمرتع المذكور قدرت بمبلغ يتراوح بين ١٠ و ٤٠ مليون دولار أمريكي ، وهو مبلغ يتجاوز كثيراً قيمة المرتع بالقياس إلي أي شكل آخر من أشكال استعمال الأراضي .

٢- المبادرة المحلية : مراقبة حشرات الحباحب (Firefly) في شبهة جزيرة ماليزيا .[١٨]

٦٢- في الأراضي المحلية التي تغطيها مياه المد علي جوانب نهر سيلانغور بولاية سيلانغور بشبه الجزيرة الماليزية ، توجد إعداد كبيرة من حشرة الحباحب المعروفة علمياً باسم *Pteroptyx tener* في أشجار المنغروف Sonneratia caseolaris ، تومض بأضواء متزامنة تمثل ظاهرة طبيعية ذات جمال استثنائي غير معهود . وفي أواخر الثمانينات نشأت شراكه بين أصحاب مراكب القرية ومنظمات حفظ الطبيعة المحلية ، وسمح مرتع طبيعي مجاور للسكان المحليين باستعمال منشأته لتوفير مرافق لحجز التذاكر والترجمة الفورية . وزادت فرص العمالة

[١٨] المصدر : Hughes, R. (1997) . *Community Wildlife Management Project: Phase I. South East Asia Regional Review* *Cambodia, Lao PDR and West Malaysia*. IIED, London. Quoted in : Roe, D., Leader Williams , N. and Dalal-Clayton, B.1997 . *Take only photographs, leave only footprints: the environmental impacts of wildlife tourism*. IIED Wildlife and Development Series No. 10 .

بين الصيادين المحليين وزاد الطلب علي المطاعم المحلية وغير ذلك من المرافق السياحية . ونظـــراً لأن شـــجر المنغروف حساس للتآكل وافق القرويون فيما بين أنفسهم علي عدم استعمال مراكب تسير بالمحركات . واصبـــح القرويون يشتركون اشتراكاً نشطاً في الحفاظ علي النبات المحيط بالشواطئ ، وهو نبات تجري أزالته في منـــاطق أخري بتدخل من سلطات تهيئة الأراضي وذلك لتحسين إمكانية التوصل إلي النهر .

٦٣- ولكن بينما ازداد نجاح هذا المشروع وازداد وصول السائحين ، نشأت توترات ومصاعب . فحشـــرات الحباحب هي ، بمراحل ، أكبر مصدر من مصادر إيراد القرية غير أن هذا الإيراد موزع توزيعاً غـــير متكـــافئ بالمرة ، حيث أن المستفيدين الكبار هم عائلات لديها ملاحون يعملون لحساب الشركة التي تتحكـــم فـــي زيـــارة الحشرات . وبدأت مجموعات منافسة في استعمال المراكب ذات المحركات ، وتوقفت الجهود المبذولـــة للحفـــاظ علي مناطق أشجار المنغروف وإعادة إنباتها فيها . غير أن المشروع كله لا يزال في يد السكان المحليين ، اللذين قد يستطيعون مع الوقت أن يحلوا المنازعات بينهم .

٣- شراكه بين الحكومة وبين المنظمات غير الحكومية : مشروع المنطقة المحمية في أنابورنـــا بدولـــــة نيبال [١٩]

٦٤- أن منطقة أنابورنا المحمية في نيبال تغطي حوالي ٧٧٠٠ كيلو متر مربع ، تقع في مجال شديد التنـــوع الجغرافي والثقافي . ويقطن في هذه المنطقة حوالي ١٢٠ر٠٠٠ نسمة ، معظمهم مـــن المزارعيـــن ذوي الدخـــل المنخفض ، ويزور المنطقة كل عام أكثر من ٤٥ر٠٠٠ من المسافرين الأجانب .

٦٥- أدت هذه الزيارات إلي إنشاء عدد كبير من النزل ومحلات الشاي علي طريق الزائريـــن ، ممـــا ولـــد إيرادات وفرص عمل في المنطقة . غير أن ذلك أدي أيضا إلي آثار بيئة ضارة ذات شأن . فقد أزيلـــت غابـــات لتوفير الوقود اللازم للطبخ والتدفئة . وامتدت الزراعة في أراضي هامشية ضعيفة لزيادة المقدار المتوفـــر مـــن الأغذية . ويمثل تلوث المياه وضعف الشروط الصحية وتراكم القمامة علي طرق الزيارة مشكلات متنامية .

٦٦- بدأ في ١٩٨٥ ، بتوجيه ملكي ، تحسين المرافق السياحية مع الحفاظ علي البيئة . قامت منظمة محليـــة غير حكومية هي جمعية الملك ماهندرا الائتمانية للحفاظ علي الطبيعة ، بعملية "لوبي" (دعاية) لإنشـــاء منطقـــة أنابورنا المحمية ، التي صدر بها قرار في الجريدة الرسمية في ١٩٩٢ . والمنطقة المحميـــة هـــي منطقـــة ذات استعمالات متعددة ، يسمح فيها بالصيد وبجمع منتجات الغابات مع استعمال الرسوم التي يدفعها الزائرون للتنميـــة المحلية ولإسناد سلطة إدارة المجال إلي مديرين من القرية نفسها . وقد أقيم مشروع منطقة أنابورنـــا المحميـــة لمساعدة السكان المحليين علي استبقاء أكبر قدر ممكن من التحكم في بيئتهم ولتوفير تدريب لهم في شـــؤون إدارة البيئة .

---

[١٩] المصدر: Brandon, K . 1996 . Ecotourism and Conservation: A Review of Key Issue. Environment Department Paper 33. البنك الدولي.

٦٧- منذ ١٩٨٩ جرى تحصيل رسم لدخول المسافرين المنطقة المحمية يوازي ١٣ $ دولار أمريكي في ١٩٩٦ . وتذهب الإيرادات مباشرة إلي مشروع منطقة أنابورنا المحمية . وفي ١٩٩٤ ، عندما ما كان الرسم يوازي ٤ $ دولارات فقط بلغت الإيرادات ٠٠٠ر١٦٠ $ دولار أمريكي . ويتوقع المشروع تمويلاً من الخارج يقل عن ٠٠٠ر٥٠٠ $ دولار في السنوات الأربع الأولي . وتستعمل الأموال الناشئة عن الرسوم لمشروعات تنمية المجتمع المحلي مثل إصلاح الجسور والطرق والإرشاد الزراعي ، وإنشاء عيادات صحية ، وإنشاء وحدات تطعيم متحركة ، وتحسين وسائل التخلص من النفايات وتحسين توريد المياه .

٤- تدابير حفزية : المنطقة المدارية الرطبة التي تمثل تراثاً عالمياً ، باستراليا ، [٢٠]

٦٨- أن السياحة هي نشاط اقتصادي رئيسي في المنطقة المدارية الرطبة الواقعة في ولاية كوين لاند الشمالية باستراليا . وقد ساهمت السياحة في ١٩٩٢ ، بمقدار ٢٥ في المئة من الناتج الإجمالي المحلي ومن العمالة في منطقة كوين لاند بأقصى الشمال (هوروورث و هوروورث ، ١٩٩٣) . وهذه المنطقة هي موقع يزوره ٧٧ر٤ مليون زائر من مختلف الأماكن السياحية (المركز القومي لدراسات السفر والسياحة ، ١٩٩٣) وللترفيه ، سنويا (ماندس روبرت ، استشاريون ١٩٩٤) . وهناك حوالي ٥٠ شركة تقدم رحلات منتظمة ، معظمها نهارية إلي مواقع في المنطقة المدارية الرطبة . ولا يوجد تقريب مسكن تجاري في تلك المنطقة . وهناك عدة مناطق من المعسكرات المتاخمة ولكنها خارجة عن المنطقة نفسها. وتوجد كذلك مرافق إيواء خارج المنطقة ، ويجرى تحويل بعضها إلي مرافق للسياحة الايكولوجية .

٦٩- أن التهديد الكبير الواقع علي حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة المدارية الرطبة هو إزالة النبات الأصلي الذي ينمو علي الأراضي الخاصة ، لنشر الزراعة فيها ولتنمية العمران المدني ولإغراض السياحة غير المعتمدة علي القيم الطبيعية . أما في الأحوال التي تكون فيها السياحة المعتمدة علي القيم الطبيعية مصدر باقية للكسب في الأرض المملوكة ملكية خاصة وتكون بديلاً لاستعمالات أخري لتلك الأراضي فيمكن الحدّ من إزالة تلك النباتات .

٧٠- أن الفرص المتاحة للسياحة المعتمدة علي القيم الطبيعة بتوفير بدائل صالحة لاستعمال الأراضي وجاذبية المشروعات المختلفة لأصحاب الأراضي الخاصة ، هي أمر متباين . ومن المرجح أن يتباين كذلك تفهم تلك الخيارات وفعاليتها للحيلولة دون إزالة النباتات وتشجيع الإدارة الرشيدة للأراضي . وحيثما جرى تبين أسبقية عالية للحفاظ علي التنوع البيولوجي ، فمن المرجح أن يكون التمويل العام الهادف (الاسترداد الطوعي بالشراء ، وعقد اتفاقات لإدارة شؤون حماية البيئة تعتمد علي دفعات مالية أو مادية) هي الوسيلة الأشد فاعلية لتحقيق الغرض المنشود . والخيارات المختلفة للاتفاقات المشار إليها جديرة كذلك بالمتابعة . أما الخيارات التي لا تعتمد علي تمويل عام (الحقوق القابلة للمتاجرة علي النبات ، وزيادة الحقوق التنموية) فيمكن أن تكون إضافة مفيدة للخطط الممولة من المصادر العامة . وتوفير معلومات لحائزي الأراضي عن طريق الإرشاد يمثل وسيلة تبرر جدواها تكاليفها لتشجيع الإدارة الرشيدة الفعالة للأراضي المملوكة ملكية خاصة والتي تنمو فيها النباتات الأصلية .

---

[٢٠] المصدر : ورقة مقدمة من حكومة استراليا بشأن المقرر ١٨/٣.

٧١- أما في الأراضي المملوكة ملكية عامة مثل الأراضي الواقعة في المنطقة المدارية الرطبة والتي يمتد فيها نطاق شبكة التدابير المنظمة للأمان من حماية الأراضي إلي تخطيط الاستعمالات المختلفة ووضع حدود لها ، فأن التراخيص التي يمكن المتاجرة بها أو استبدالها قد توفر أماناً للزيارة للقائمين بتشغيل الرحلات ، وتوفر بذلك حافزاً لحسن إدارة المنطقة . ومن الأمور الجوهرية توفير التمويل اللازم للسماح بالسياحة بأقل آثار ضارة ممكنة ، في سبيل الحفاظ علي التنوع البيولوجي . وتحصيل رسوماً ، يفضل أن تكون رسوم شاملة ، من الزائرين سوف يسهم في التمويل ويسمح بتوجيه الأموال العامة إلي جوانب أخري من حفظ التنوع البيولوجي .

خامسا- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والسياحة المستدامة .

٧٢- أن بلداناً كثيرة والعديد من أصحاب الشأن يهتمون بتنمية السياحة وبتأثير هذه التنمية علي التنمية المستدامة . وقد وضعت مدونات سلوك ومبادئ توجيهية وإعلانات متعلقة بجوانب مختلفة ومجالات متباينة . أن الـ وب سايت الخاص بشبكة الجماعة الأوروبية للسفر والسياحة البيئيتين (ويرمز إليها باختصار ECoNETT) يعطي قائمة بسبعة وخمسين من هؤلاء المهتمين . (ويتم الاتصال بالـ وب سايت بـ http: //www.wttc.org) وقد قام اليونيب باستكتشاف واسع النطاق لاستعمالات مدونات السلوك [٢١] والبيانات الايكولوجية [٢٢] في قطاع السياحة مسلطاً الضوء في ذلك علي الخطوات اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة من ذلك الاستعمال . وهناك اتفاقات أخوي إقليمية وعالمية يمكن أن توفر إطارات لبعض الجوانب علي الأقل من السياحة المستدامة . من ذلك مثلاً أن الاتفاقات العالمية التي تتصل بالسياحة المستدامة وتعالج التنوع البيولوجي ، إلي جانب الاتفاقية المتعلقة بذلك التنوع ، تشمل الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبه واتفاقية التراث العالمي ، والاتفاقية المتعلقة بالمتاجرة الدولية في الأنواع المعرضة للخطر والاتفاقية المتعلقة الأنواع المهاجرة . وعلي المستوي الإقليمي يمثل برنامج البحار الإقليمية ، الذي وضعه اليونيب ، مثالاً طيباً .

٧٣- تبين الفقرات التالية كيف أن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي توفر إطاراً لتنمية الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة في سبيل السياحة المستدامة ، ويكون من شأنها التشجيع علي الحفاظ علي الأوضاع البيئية وعلي الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

٧٤- *الأهداف والمبادئ التوجيهية :* أن الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والواردة في المادة ١ هي "صيانة التنوع البيولوجي واستخدام عناصره علي نحو قابل للاستمرار والتقاسم العادل والمنصف للمنافع "، تمثل الإطار الشامل للتنمية المستدامة للسياحة . وفي هذا الصدد من المفيد تفهم مدي الهدف الثالث باعتباره يشمل المنافع الناشئة عن استعمال الموارد البيولوجية . وبالإضافة إلي ذلك تعمل الاتفاقية في ضوء مبدأين توجيهيين هما الأسلوب التحوطى وأسلوب النظام الايكولوجي . أما الأسلوب الأول فهو يشجع علي اتخاذ تدابير عندما يكون هناك تهديد بتخفيض محسوس أو ضياع للتنوع البيولوجي ، دون انتظار التوصل إلي يقين علمي في هذا الصدد .

---

[٢١] ort no. 29 1995

[٢٢] 1998

أما أسلوب النظام الايكولوجي فهو يشجع معالجة الأمور بطريقة جامعة متكاملة . فسوف تستفيد صياغة السياسات العامة المتعلقة بتنمية السياحة من هذين المبدأين التوجيهيين أيضا .

٧٥- *المادة ٦:* التدابير العامة للصيانة والاستخدام القابل للاستمرار : تقضي هذه المادة بوضع استراتيجيات وخطط أو برامج وطنية للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ولإدماج هذه الأهداف في الخطط والبرامج والسياسات العامة القطاعية أو الشاملة لعدة قطاعات والتي لها صلة بالموضوع . أن الطبيعة والتنوع البيولوجي يمثلان موارد رئيسية للأنشطة السياحة . وينبغي أن تأخذ السياحة المستدامة في حسبانها ، عند تطويرها ، جميع التدابير اللازمة لكفالة السلامة للأنظمة الايكولوجية المختلفة والموائل .

٧٦- *المادة ٧ : التحديد والرصد* : في سبيل جعل الأنشطة السياحية مستدامة وللحيلولة دون حدوث الأضرار التي تسببها السياحة للتنوع البيولوجي ، أو الحد من تلك الأضرار ، لابد من تحديد العمليات والأنشطة المتعلقة بالسياحة التي لها أو يمكن أن يكون لها آثار مناوئة محسوسة علي الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ولابد من رصد ما يكون لتلك العمليات والأنشطة من وقع . وهذه الإجراءات تنص عليها المادة ٧ .

٧٧- *المادة ٨ : الصيانة في الموضع الطبيعي :* تقضي المادة ٨ بتدابير شتي بغرض الحفظ في الموضع وتتضمن أحكاماً لإنشاء مناطق محمية بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية لاختيار تلك المناطق وإنشائها وإدارتها . وكما سبق أن ذكر ، يمكن للمناطق المحمية أن توفر فرصاً طيبة لإيجاد السياحة المستدامة أوتطويرها . وتتضمن المادة أيضا عدداً من الأحكام لإدارة الموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية في الموضع الطبيعي . ومن الجوانب الهامة في المادة ٨ أنها تتضمن حكماً يقضي باحترام ما لدي المجتمعات الأصلية والمحلية من معارف وابتكارات وممارسات . ويوفر هذا الحكم أساساً للحد من الوقع الاجتماعي علي المجتمعات المحلية ويوفر كذلك زيادة إشراكها في تنمية السياحة المستدامة .

٧٨- *المادة ١٠ : الاستعمال القابل للاستمرار لعناصر التنوع البيولوجي* : يمكن اعتبار هذه المادة أساساً للسياحة المستدامة . وبالإضافة إلي الأحكام العامة الخاصة بالنهوض بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ، تقضي هذه المادة علي وجه التحديد بالتعاون بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص في وضع طرائق للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية . ولا شك أن السياحة المستدامة يمكن أن تكون من هذه الوسائل .

٧٩- *المادة ١١ : التدابير الحافزة* : بموجب هذه المادة يكون علي كل طرف متعاقد أن يتخذ ، بقدر الإمكان وبقدر ما يتناسب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، التدابير السليمة التي تعمل كحافز علي الحفظ وعلي الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وحيث أن السياحة هي أساساً نشاط اقتصادي ، فالأدوات الاقتصادية التي توجه الأنشطة نحو مسالك أكثر استمرارية هي أدوات نافعة ومبررة لما ينفق فيها من تكاليف . وبالإضافة إلي ذلك فأن الحوافز الاجتماعية والمؤسسية مثل بناء القدرات ومشاركة أصحاب الشأن يمكن توفيرها في سبيل الحد من الوقع الاجتماعي وفي سبيل تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للموارد . ويمكن أن يكون الوعي العام أيضا حافزاً علي السياحة المستدامة .

٨٠- *المادة ١٣ : التثقيف والتوعية الجماهيرية* : أن تثقيف القائمين بتشغيل الرحلات والقائمين بإرشاد أعضاء تلك الرحلات حول أهمية التدابير اللازمة للحفاظ علي التنوع البيولوجي هي مكونة من المكونات الأساسية لإيجاد السياحة المستدامة . ينبغي تشجيع الجمهور أيضا علي أن يستوعب تلك المفاهيم . وتتضمن المادة ١٣ أحكاماً لهذا الغرض . وبالإضافة إلي ذلك تقضي بوضع برامج لتثقيف وتوعية الجمهور .

٨١- *المادة ١٤ : تقييم الأثر وتقليل الآثار المعاكسة إلي الحد الأقصي* : كما سبق أن نوقش هذا الموضوع ، تصاحب السياحة عدة تهديدات لحفظ التنوع البيولوجي . والآثار المناوئة للسياحة يمكن الحد منها فقط من خلال تقييم كامل للوقع البيئي والوقع علي التنوع البيولوجي قبل تنفيذ أي مشروع . وتقضي المادة ١٤ بإدخال إجراءات مناسبة تتطلب القيام بتقييم للوقع البيئي للمشروعات المقترحة التي يحتمل أن يكون لها آثار ضارة محسوسة علي التنوع البيولوجي . ويمكن اعتبار جميع المشروعات السياحية تقريباً داخلة في هذه الفئة ، ولذا فهي تقتضي تقيماً لآثارها البيئية وقد أعدت وثيقة مستقلة عن تقييم الوقع البيئي لتقديمها إلي الاجتماع الرابع للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/4/10) وهناك تشجيع علي استعراض تلك الوثيقة .

٨٢- *المادة ١٦ : الحصول علي التكنولوجيا ونقلها* : في أيجاد وتطوير السياحة المستدامة ينبغي تشجيع استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً في مختلف جوانب هذا النشاط . وقد تشمل تلك التكنولوجيات ما يتعلق منها بمعالجة المياه المستهلكة ومنع التلوث والاقتصاد في استعمال المياه والطاقة . وتتضمن المادة ١٦ أحكاماً لتوفير و/أو تسهيل التوصل إلي التكنولوجيات ونقل التكنولوجيات التي لها صلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ولا تسبب ضرراً محسوساً للبيئية .

٨٣- *المادة ٢٠* : الموارد المالية : أن تنمية السياحة شأنها شأن أي نشاط اقتصادي آخر ، تقتضي تمويلاً . وبالإضافة إلي المتطلبات الاستثمارية الضخمة للبنيات الأساسية ، فأن البدء بالأعمال الهامشية يقتضي هو أيضا تمويلاً . ومستوي التمويل وكذلك أنواع التمويل المتاحة هي كلها عوامل هامة للنظر فيها وهناك دراسة تشير إلي أن من أهم الحواجز التي تعرقل اشراك المجتمع في السياحة .الافتقار إلي التمويل الممكن .[٢٣] وتقضي المادة ٢٠ بتحسين المساندة المالية الوطنية وبتوفير موارد مالية جديدة وإضافية يقدمها الطرف الذي ينتمي إلي البلدان المتقدمة النمو إلي الطرف الذي ينتمي إلي البلدان النامية .

٨٤- *البرامج الخاصة بمجالات موضوعية* : بالإضافة إلي المواد المحددة في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وضع برنامج عمل لكل مجال موضوعي جري النظر فيه حتى الآن في إطار عمليات الاتفاقية ، وهي المجالات الآتية : التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، التنوع البيولوجي الزراعي ، التنوع البيولوجي الحراجي (الغابات) والتنوع البيولوجي في المياه الداخلية . وفي الاجتماع الرابع للهيئة الفرعية الآنفة الذكر ، سوف ينظر في مجال موضوعي جديد يتمثل في الأنظمة الايكولوجية للأراضي الجافة وللبحر الأبيض المتوسط

---

[٢٣] M. P. Wells, 1997.

وللأراضي القاحلة ونصف القاحلة والأراضي العشبية والسافانه . (UNEP/CBD/SBSTTA/4/7) وينبغي أن تنعكس الأنشطة المتصلة ببرامج العمل هذه في النظر في السياحة المستدامة . مثال ذلك أنه في البرنامج الممتد علي عدة سنوات من العمل لتنفيذ تفويض جاكرتا الخاص بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، ادخل كعنصر في هذا البرنامج تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية . وبالإضافة إلي ذلك فأن النظر في التقصير المرجاني وفي الشواغل الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة أمر وارد في تلك البرامج . وفي برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الزراعي ، هناك تركيز شديد علي السياحة المستدامة المتمشية مع النظام الايكولوجي أو علي الأسلوب المتكامل في استعمال الأراضي . يزاد علي ذلك أن مؤتمر الأطراف قد أيد النتائج التي توصلت إليها الـ في استعراضها عام ١٩٩٥ لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وهي نتائج تعترف بالحاجة إلي أسلوب متكامل ومشترك بين عدة علوم في التخطيط والتنمية والإدارة الخاصة بالموارد التربية . (المقور ١١/٣، الفقرة ١٤) . ويمكن أن ينظر في هذا الصدد في السياحة الزراعية . وبالإضافة إلي ذلك أن النظر في إيجاد وتنمية السياحة المستدامة ينبغي أن تعكس بالكامل برنامج العمل الذي وضع بشأن تنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها .

سادسا- توصيات

٨٥- وفقا للمقرر ١٥/٤ الصادر عن مؤتمر الأطراف ، قد ترغب الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن تقوم ، علي أساس هذه الوثيقة وأساس ما تقدمه الأطراف في هذا الاجتماع ، بتحليل علمي وتقني للصلات الموجودة بين السياحة والتنوع البيولوجي ، وتقدم ذلك التحليل إلي مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه المؤتمر في اجتماعه الخامس .

٨٦- قد ترغب الهيئة الفرعية الآنفة الذكر أن توصي مؤتمر الأطراف ، مراعية في ذلك نتيجة الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة ، بأن تتولى زمام المبادرة في البرنامج الدولي الخاص بالسياحة المستدامة في إطار العملية التي تقوم بها لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي . وينبغي استرعاء النظر إلي أن الهيئة الفرعية الآنفة الذكر تستطيع ، بالاستمرار في الأنشطة الواردة في المقرر ١٥/٤ ، الفقرة ١٤ ، أن تقوم بما يلي وتملك الزمام فيه :

- تبين الأنشطة السياحية التي يمكن أن يكون لها وقع مناوئ علي التنوع البيولوجي ، ورصد تلك الأنشطة (الفقرة الفرعية ألف) ؛

- وضع قوائم جرد بالتدابير والسياسات العامة والاستراتيجيات التي تدمج تنمية السياحة في الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي (الفقرة الفرعية باء والفرعية واو) علي أن يؤخذ في الحسبان العمل الجاري في هذا الصدد في سبيل التدابير الحفزية (المادة ١١، المقرر ١٠/٤ ألف) وتقييم الآثار البيئية (المادة ١٤ المقرر ١٠/٤- ج) ؛ و

- تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة مع تركيز الضوء علي إشراك القطـــاع الخـــاص والمجتمعـــات المحلية والأصلية (الفقرة الفرعية ج)؛ والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي في الجهود التعاونية (الفقـرة د) ؛ وتخطيط البنيات الأساسية والتخطيط الإقليمي وتخطيط استعمال الأراضي للسياحـــة (الفقرة) .

٨٧- وقد ترغب الهيئة الفرعية أيضا أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يقوم بدور نشـــط فـــي وضـــع تدابـــير وأنشطة تتعلق بالسنة الدولية للسياحة الايكولوجية ، التي أعلن الالتزام بها عـــام ٢٠٠٢ (A/RES/53/200) ، فـــي اشتراك مع لجنة التنمية المستدامة .